

٣٠ يونيو، ٢٠٢٥

## النشرة اليومية

- < أرباح إكسترا للربع الثاني من عام 2025 تتجاوز التوقعات بنسبة ١٨.٦٪
- < أبقى الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الخامسة على التوالي

## سجل إكسترا صافي دخل قدره 124 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2025

الشركة المتحدة للإلكترونيات (إكسترا) نشرت نتائج تقديرية للربع الثاني سابقاً، واليوم أعلنت عن النتائج المالية النهائية للربع الثاني من عام 2025، حيث سجلت صافي دخل بلغ 124 مليون ريال سعودي، بزيادة قدرها ١٨.٦٪ مقارنة بتوقعات السوق البالغة 105 ملايين ريال. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع صافي الأرباح بنسبة ١٦.٨٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2025 مقارنة بالربع نفسه من عام 2024، مدفوعاً بنمو الإيرادات.

وقد ارتفعت الإيرادات بنسبة ١٠.٦٪ على أساس سنوي لتصل إلى 2.1 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2025. ويعزى هذا النمو في الإيرادات إلى زيادة الدخل من كلا قطاعي التجزئة والتمويل الاستهلاكي. حيث سجل قطاع التجزئة نمواً في المبيعات بنسبة ٩.١٪ على أساس سنوي، مدفوعاً بالأداء القوي عبر قنوات البيع الثلاث: المعارض، وكليكس، والتجارة الإلكترونية. كما ساهم توسيع قاعدة المشتركين في برنامج الولاء المدفوع (جود) في زيادة متوسط حجم السلة الشرائية. أما إيرادات قطاع التمويل الاستهلاكي فقد ارتفعت بنسبة ٢٨.٤٪ على أساس سنوي، نتيجة لنمو محفظة التمويل بنسبة ٣٠٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2025.

ونتيجة لزيادة الإيرادات، ارتفع مجمل الربح بنسبة ١٦.٥٪ على أساس سنوي ليصل إلى 455 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2025. كما تحسن هامش الربح بمقدار ١.١ نقطة منوية ليصل إلى ٢١.٤٪ في الربع الثاني من عام 2025 مقارنة بنفس الفترة من عام 2024. ويعزى هذا التحسن إلى تحسن مزيج المبيعات ونمو قطاع التمويل الاستهلاكي.

وفقاً لبلومبرغ، جميع المحللين الإحدى عشر الذين يغطون شركة إكسترا أوصوا بالشراء، مع متوسط سعر مستهدف يبلغ ١١٢.٣ ريال للسهم، مما يشير إلى ارتفاع محتمل بنسبة ٢٦.٢٪ مقارنة بسعر الإغلاق الأخير. وعلى أساس الأداء منذ بداية العام، تفوقت إكسترا على مؤشر تاسي بنسبة ١١.٩٪ حتى



المصدر: بلومبرغ، أبحاث العرب المالية

المصدر: البيانات المالية للشركة، أبحاث العرب المالية

## أبقى الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الخامسة على التوالي

أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة المرجعى بين 4.25% و 4.50% للمرة الخامسة على التوالي، مؤكداً على استمراره في اتباع سياسة نقدية متحفظة بشكل معندي في ظل استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة وقوة سوق العمل. وشدد جيروم باول على أن البيانات الاقتصادية القادمة، خصوصاً المتعلقة بالتضخم والوظائف، ستكون العامل الأساس في توجيه السياسة المستقبلية، ورفض بشكل صريح الالتزام بخفض أسعار الفائدة في الاجتماع سبتمبر.

شهد القرار معارضة نادرة من عضوين في اللجنة، حيث صوت كل من الحاكمين كريستوفر والر وميشيل بومان لصالح خفض بمقدار 25 نقطة أساس، في أول حالة من نوعها منذ عام 1993، ما يعكس تزايد التباين في الآراء داخل اللجنة.

تفاعل الأسواق بحذر مع القرار؛ حيث تراجع مؤشر S&P 500 بنسبة 0.1%， وانخفض مؤشر داو جونز بنسبة 0.4%， في حين ارتفع مؤشر ناسداك بنسبة 0.2%. وفي الوقت نفسه، تراجعت احتمالات خفض الفائدة في سبتمبر، بناءً على عقود الفيدرالي الآجلة، من 65% قبل الاجتماع إلى 48% بعده.

وجدد بيان الفيدرالي الصادر بعد الاجتماع تأكيده على أن النشاط الاقتصادي توسيع بوتيرة "معتدلة"، دون أي تغييرات في وتيرة التشديد الكمي. وأكدت اللجنة أنها ستواصل مراقبة تطورات التضخم، وبيانات سوق العمل، والظروف المالية، قبل اتخاذ أي قرارات بشأن السياسة النقدية.

**إخلاء مسؤولية:**

تم إعداد هذا التقرير استناداً إلى معلومات يعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحاً كان أم ضمنياً، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضًا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساساً لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعي أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعد بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.